الهجرة غير الشرعية كظاهرة متعددة الأبعاد: مقاربة تحليلية لآثارها على التنمية والاستقرار

Irregular Migration as a Multi-Dimensional Phenomenon: An Analytical Approach to Its Impacts on Development and Stability

زعيتر لمياء [1*]، عبد السلام سليمة[2]

[1] جامعة محمد بوضياف-المسيلة، الجزائر.

lamia.zaiter@univ-msila.dz

[2] جامعة محمد بوضياف-المسيلة، الجزائر.

salima.abdeslam@univ-msila.dz

تاريخ الإرسال: 2026/01/06 تاريخ القبول: 2026/02/07

****

ملخص:

تتناول هذه الدراسة ظاهرة الهجرة غير الشرعية باعتبارها إحدى القضايا المعاصرة التي أفرزتها التحولات الاقتصادية والاجتماعية العالمية، حيث تهدف إلى تحليل آثارها الاجتماعية والاقتصادية والأمنية، وبيان انعكاساتها على التنمية والاستقرار. وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال تحليل المفاهيم الأساسية المرتبطة بالهجرة غير الشرعية، وتفكيك أبعادها المختلفة. وتوصلت الدراسة إلى أن الهجرة غير الشرعية تمثل تحديا مركبا يؤثر سلبا في مسارات التنمية والاستقرار؛ مما يستدعي تبني سياسات شاملة تعالج الأسباب العميقة للظاهرة وتحد من آثارها.

الكلمات المفتاحية: الهجرة غير الشرعية؛ التنمية؛ الاستقرار؛ الأبعاد الاجتماعية؛ الأبعاد الاقتصادية؛ الأمن.

Abstract:

This study addresses the phenomenon of irregular (illegal) migration as one of the contemporary issues brought about by global economic and social transformations. It aims to analyze its social, economic, and security impacts, and to clarify its repercussions on development and stability. The study adopts a descriptive-analytical approach by examining the key concepts related to irregular migration and unpacking its various dimensions. The findings indicate that irregular migration constitutes a complex challenge that negatively affects pathways of development and stability, which calls for adopting comprehensive policies that address the deep-rooted causes of the phenomenon and reduce its effects.

Keywords: irregular (illegal) migration; development; stability; social dimensions; economic dimensions; security.

* المؤلف المراسل

مقدمة:

تعد الهجرة غير الشرعية من أبرز الظواهر التي فرضت نفسها بقوة في العقود الأخيرة، ليس فقط بسبب اتساع حجمها وتنوع مساراتها، بل لأنها تحولت إلى قضية مركبة تتداخل فيها الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية والإنسانية. فهي لا تنشأ من عامل واحد، وإنما تغذيها مجموعة من الدوافع مثل البطالة وتراجع فرص العيش الكريم، واتساع الفوارق التنموية بين الدول، إضافة إلى تأثير النزاعات وعدم الاستقرار، ودور شبكات التهريب التي تستغل هشاشة الأفراد وتطلعاتهم. كما أن الطابع العابر للحدود لهذه الظاهرة يجعل آثارها تتجاوز الدول المصدرة لتشمل دول العبور والاستقبال، ما يفرض النظر إليها كمشكلة متعددة الأطراف لا يمكن التعامل معها بمنطق الحلول الجزئية أو الأمنية فقط.

وتبرز أهمية هذا الموضوع من كونه يمس قضايا التنمية والاستقرار في آن واحد. فمن جهة تخلف الهجرة غير الشرعية آثارا تنموية عميقة على الدول المصدرة، مثل استنزاف بعض الموارد البشرية، وتغير البنى الاجتماعية للأسر، وتنامي اقتصاديات غير رسمية مرتبطة بالهجرة. وفي المقابل قد تسهم في بعض الحالات في دعم مداخيل الأسر عبر التحويلات المالية، لكنها تبقى مكاسب غير مضمونة ومشروطة بمخاطر إنسانية عالية. ومن جهة أخرى تطرح الظاهرة تحديات مرتبطة بالاستقرار، سواء عبر تنامي شبكات الجريمة المنظمة والاتجار بالبشر، أو عبر ما تسببه من توترات اجتماعية ونقاشات سياسية حادة في دول الاستقبال، فضلا عن الضغط على الخدمات والموارد العامة. لذلك فإن تناولها علميا يكتسب راهنية كبيرة لأنه يساعدنا على فهم العلاقات المعقدة بين أسباب الظاهرة ونتائجها، وعلى بناء مقاربات أكثر توازنا تجمع بين البعد التنموي والبعد الأمني والإنساني.

1-إشكالية الدراسة:

تنطلق هذه الدراسة من تناول الهجرة غير الشرعية باعتبارها ظاهرة اجتماعية مركبة تتجاوز التفسير المباشر المرتبط بالفقر أو البطالة فقط، لتتصل ببنى أعمق تتمثل في اختلالات التنمية من جهة وهشاشة الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والأمني من جهة أخرى. فالأدبيات العلمية لا تنظر إلى هذه الظاهرة كقرار فردي معزول، بل كنتاج لتفاعلات بين سياقات محلية ودولية، وبين عوامل بنيوية (التفاوتات، التهميش، ضعف الخدمات والفرص) وعوامل ظرفية (الأزمات، التحولات الاقتصادية التوترات الاجتماعية)، بما يجعل سؤال "لماذا تتصاعد الهجرة غير الشرعية؟" مرتبطا أيضا بسؤال "كيف تُنتج هذه الظاهرة آثارا جديدة تعيد تشكيل المجتمع؟". ومن هنا تتحدد الإشكالية في محاولة فهم التفسيرات النظرية التي قدمتها الدراسات حول العلاقة بين الهجرة غير الشرعية والتنمية والاستقرار، والكشف عن طبيعة انعكاساتها المتعددة كما تناولتها المقاربات الاجتماعية المعاصرة.

1-1- تساؤلات الدراسة: تتمحور إشكالية دراستنا هذه حول محاولة فهم الهجرة غير الشرعية بوصفها ظاهرة مركبة لا تنفصل عن سياقاتها البنيوية، حيث تتقاطع فيها اختلالات التنمية مع هشاشة الاستقرار لتنتج ديناميات اجتماعية واقتصادية وأمنية متعددة التأثيرات. وبالتالي تنطلق دراستنا من السؤال الرئيسي الآتي:

- **كيف تُفسر الهجرة غير الشرعية نظريا في علاقتها باختلالات التنمية وهشاشة الاستقرار، وما طبيعة انعكاساتها الاجتماعية والاقتصادية والأمنية على المجتمع كما عالجتها الأدبيات العلمية؟**

وللإحاطة بأبعاد هذا السؤال المركزي، تطرح **الأسئلة الفرعية** الآتية:

- ما الإسهامات النظرية التي فسرت العلاقة بين اختلالات التنمية وتصاعد ظاهرة الهجرة غير الشرعية؟
- كيف عالجت المقاربات النظرية مسألة ضعف الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي في تفسير دوافع الهجرة غير الشرعية؟
- ما طبيعة الانعكاسات الاجتماعية والاقتصادية والأمنية للهجرة غير الشرعية كما حللتها الدراسات والنظريات الاجتماعية المعاصرة؟

1-2- فرضيات الدراسة: تنطلق هذه الدراسة من افتراض نظري مفاده أن الهجرة غير الشرعية تمثل ظاهرة اجتماعية بنيوية، ناتجة عن اختلالات هيكلية في مسارات التنمية وهشاشة في أنماط الاستقرار، وتُخلف انعكاسات متعددة المستويات تشمل الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والأمنية، بما يؤثر في توازن المجتمع واستقراره العام.

- تفترض الدراسة استنادا إلى الأدبيات النظرية، أن اختلالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية تشكل أحد المداخل التفسيرية الأساسية لفهم تصاعد ظاهرة الهجرة غير الشرعية.
- تفترض الدراسة أن ضعف الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي يعد إطارا تفسيريا مركزيا في المقاربات النظرية التي تناولت دوافع الهجرة غير الشرعية وانتشارها.
- تفترض الدراسة أن الهجرة غير الشرعية، وفق التحليل النظري، تُنتج انعكاسات بنيوية تمتد إلى المجال الاجتماعي والاقتصادي والأمني، من خلال تأثيرها في التماسك الاجتماعي، ديناميات سوق العمل، وأنماط الأمن المجتمعي.

2-أهمية وأهداف الدراسة:

2-1-أهمية الدراسة: تنبع أهمية هذه الدراسة من تناولها لظاهرة الهجرة غير الشرعية باعتبارها إحدى أبرز الإشكاليات المعاصرة ذات الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والأمنية المتداخلة، وما تفرضه من تحديات على الدول والمجتمعات. وتكتسب الدراسة أهميتها من سعيها إلى تعميق الفهم العلمي لهذه

الظاهرة من خلال تحليل أسبابها وتداعياتها المختلفة، وربطها بمسارات التنمية والاستقرار، كما تسهم في إثراء الرصيد المعرفي والدراسات الأكاديمية ذات الصلة، وتوفر إطارا تحليليا يمكن أن يفيد الباحثين وصناع القرار في استشراف آليات أكثر فعالية لمعالجة الظاهرة والحد من آثارها السلبية.

2-2- أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى تحليل مفهوم الهجرة غير الشرعية بوصفها ظاهرة اجتماعية-اقتصادية وأمنية معقدة، وذلك من خلال الوقوف على أبرز العوامل والأسباب التي أسهمت في انتشارها وتفاقمها في السياقات المعاصرة، كما تسعى إلى إبراز ما تخلفه هذه الظاهرة من آثار اجتماعية من حيث تأثيرها في البنى الاجتماعية والعلاقات المجتمعية، إلى جانب آثارها الاقتصادية المرتبطة بسوق العمل والموارد والتنمية، فضلا عن تداعياتها الأمنية وانعكاساتها على الاستقرار الداخلي للدول، وتعمل الدراسة كذلك على توضيح انعكاسات الهجرة غير الشرعية على مسارات التنمية والاستقرار بمختلف أبعادها، مع المساهمة في إثراء النقاش الأكاديمي حول الظاهرة من خلال اعتماد مقاربة تحليلية متعددة الأبعاد تسعى إلى فهمها في سياقها الشامل وربطها بالتحولات البنيوية التي يشهدها المجتمع المعاصر.

3- مفاهيم الدراسة:

3-1- مفهوم الهجرة غير الشرعية: تعرف الهجرة غير الشرعية بأنها حركة انتقال الأفراد عبر الحدود الدولية بطرق مخالفة للتشريعات القانونية المعمول بها في دول الإرسال أو العبور أو الاستقبال، سواء من خلال الدخول غير النظامي أو تجاوز مدة الإقامة القانونية. وترتبط هذه الظاهرة بجملة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والأمنية، مما يجعلها من القضايا المعقدة ذات الأبعاد المتعددة. حيث تمثل الهجرة غير الشرعية نتيجة مباشرة لاختلالات التنمية وضعف الاستقرار، كما تشكل في الوقت نفسه تحديا أمنيا واجتماعيا للدول المعنية. وعليه نعرفها اجرائيا على أنها انتقال الأفراد خارج الوطن بطرق غير قانونية، كما تظهر في عدد الحالات المسجلة، شهادات المهاجرين، ومحاولات العبور غير النظامي، المرتبطة بعوامل اقتصادية واجتماعية وأمنية.

3-2- مفهوم التنمية: التنمية هي عملية ديناميكية شاملة تهدف إلى إحداث تغييرات بنيوية في المجتمع من خلال تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وتطوير الموارد البشرية، وتحقيق العدالة في توزيع الثروات، بما يضمن تلبية حاجات الحاضر دون المساس بحقوق الأجيال القادمة. وبالتالي يعد ضعف التنمية أو عدم توازنها من أبرز الدوافع الأساسية للهجرة غير الشرعية، إذ يدفع الأفراد، خاصة فئة الشباب، إلى البحث عن بدائل خارج أوطانهم. وعليه يُقصد بها في هذه الدراسة مستوى توفير فرص العمل، وتحسين الدخل، والخدمات الأساسية (التعليم، الصحة)، ويُقاس ضعفها من خلال مؤشرات البطالة، الفقر، والتهميش الاجتماعي.

3-3- مفهوم الاستقرار: الاستقرار هو حالة من التوازن الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، تسود فيها الطمأنينة والأمن، وتتوفر فيها الظروف الملائمة للحياة الكريمة، بما يحد من مظاهر الاضطراب والتوتر داخل المجتمع. وبالتالي فغياب الاستقرار أو هشاشته يسهم في ارتفاع معدلات الهجرة غير الشرعية، في حين يُعد تحقيقه عاملا كابحا لهذه الظاهرة. وعليه يُعرف إجرائيا بمدى الشعور بالأمان الاجتماعي

والاقتصـــادي، وانتظام الحياة اليومية، ويُقاس من خلال غياب الاضـــطرابات، والاســـتقرار الوظيفي والطمأنينة داخل المجتمع.

3-4- مفهوم الأبعاد الاجتماعية: تشير الأبعاد الاجتماعية إلى مجمل التأثيرات التي تمس البنية الاجتماعية للمجتمع، مثل العلاقات الأسـرية، التماسـك الاجتماعي، مسـتويات التعليم، الفقر، البطالة، والإقصـاء الاجتماعي، والتي تتأثر بشكل مباشر أو غير مباشر بظاهرة الهجرة غير الشرعية. وبالتالي تؤدي الهجرة غير الشـرعية إلى تغيرات اجتماعية عميقة، قد تُسـهم في تفكك الروابط الأسـرية أو إعادة تشـكيلها، وتؤثر على القيم الاجتماعية داخل المجتمع.

3-5- مفهوم الأبعاد الاقتصـــادية: الأبعاد الاقتصـــادية هي مجموعة الآثار التي تنعكس على الاقتصـــاد الوطني والمحلي، مثل ســـوق العمل، مســـتويات الدخل، البطالة، التحويلات المالية، واســـتنزاف الموارد البشرية، سواء في دول المصدر أو الاستقبال. وتتداخل الهجرة غير الشرعية مع الواقع الاقتصادي، إذ تُعد البطالة وضعف الدخل من أهم دوافعها، كما تخلف آثارا اقتصادية متفاوتة على الدول المعنية.

3-6- مفهوم الأمن: الأمن هو حالة من الحماية والاستقرار تهدف إلى صون المجتمع والدولة من التهديدات الداخلية والخارجية، ويشـمل الأمن الاجتماعي، الاقتصـــادي، والســـيادي، في ظل احترام القوانين والمؤســـســـات. فالهجرة غير الشـرعية ترتبط بتحديات أمنية متعددة، خاصـة ما يتعلق بشـبكات التهريب والجريمة المنظمة، والضـــغط على المنظومات الأمنية للدول. وعليه يقصـــد به في هذه الدراســـة مســـتوى التهديدات المرتبطة بالهجرة غير الشـــرعية، مثل شـــبكات التهريب والجريمة المنظمة، ويُقاس عبر التقارير الأمنية، والإحصائيات الرسمية، وانعكاساتها على استقرار المجتمع.

4- طبيعة الدراسة والمنهج المتبع:

تندرج هذه الدراسة ضمن الدراسات النظرية التي تهدف إلى تحليل ظاهرة الهجرة غير الشرعية من خلال مقاربتها تحليلا علميا اعتمادا على الأدبيات النظرية والدراســـات الســـابقة، دون اللجوء إلى العمل الميداني، وذلك قصـد فهم أبعادها الاجتماعية والاقتصـادية والأمنية وعلاقتها بالتنمية والاسـتقرار. حيث اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي-التحليلي، لكونه الأنسب لمعالجة الظواهر الاجتماعية المركبة حيث يقوم على:

- وصف ظاهرة الهجرة غير الشرعية كما وردت في الأدبيات العلمية.
- ثم تحليل أسبابها ونتائجها وانعكاساتها المختلفة على التنمية والاستقرار والأمن.

بحيث يسمح لنا هذا المنهج بفهم العلاقات التفاعلية بين المتغيرات المدروسة دون التدخل في تغييره.

5- أسباب الهجرة غير الشرعية ودو افعها:

الهجرة غير الشـرعية التي تعرف أيضـا بالهجرة غير النظامية أو غير المشـروعة، هي عملية الانتقال من بلد لآخر بشـكل يتعارض مع القوانين المعمول بها في الدولة المقصـودة، مما يؤدي غالبا إلى دخول البلاد بطرق غير قانونية. وهي التســـلل عبر الحدود البرية والبحرية والإقامة بدولة أخرى بطريقة غير مشـــروعة

وقد تكون الهجرة في أساسها قانونية وتتحول فيما بعد إلى غير شرعية، وهو ما يعرف بالإقامة غير الشرعية. (الخير، صفحة 4)

فالهجرة غير الشرعية تعد أبرز الظواهر الاجتماعية والاقتصادية التي تواجهها المجتمعات اليوم حيث يلجأ العديد من الأفراد إلى مغادرة أوطانهم بشكل غير قانوني بحثا عن فرص عمل أفضل، أو هربا من ظروف اقتصادية صعبة، أو بسبب الأزمات السياسية والحروب، هذه الظاهرة المعروفة بـ"الحرقة" في الجزائر تشكل تحديا كبيرا للدولة المستقبلة والمرسلة على حد سواء، لما تحدثه من تأثيرات اقتصادية اجتماعية، وأمنية، حيث تشير الدراسات إلى أن العوامل الاقتصادية مثل الفقر، البطالة، ضعف الفرص الاقتصادية والتفاوت الاجتماعي، تعد من أبرز دوافع الهجرة غير الشرعية. كما تساهم النزاعات السياسية، الحروب، والقمع السياسي في زيادة أعداد المهاجرين غير الشرعيين. فإن تطور وسائل النقل وتكنولوجيا المعلومات يساهم في تسهيل حركة المهاجرين، مما يزيد من تعقيد المشكلة.

والهجرة غير الشرعية لا تحدث في فراغ، بل هي نتيجة لعدة عوامل تراكمية، مما يدفع الأفراد إلى اللجوء إلى وسائل غير قانونية للانتقال إلى دول أكثر استقرارا. فظاهرة الهجرة غير الشرعية من الظواهر المعقدة والتي يصعب تفسيرها وتحديد العوامل المتسببة فيها فهي:

1-5- أسباب اجتماعية ثقافية:

يعد موضوع الهجرة غير الشرعية من القضايا الاجتماعية البارزة في المجتمع، إذ تتداخل فيه أسباب متعددة تدفع الشباب إلى اختيار هذا المسار. وفيما يلي عرض لأهم العوامل التي تسهم في انتشار هذه الظاهرة:

يسهم التهميش المتواصل الذي يطال الشباب، وغياب تخصيص فضاءات تعنى بهم وتستوعب طاقاتهم للحد من الفراغ والملل، في دفع بعضهم نحو خيارات خطِرة. بالإضافة إلى ذلك انتشار القصص المثيرة ومغامرات "الشباب المهاجر" من مختلف السواحل المغاربية، التي تتداولها مواقع التواصل الاجتماعي وتقدم بصورة جذابة، فتغري الشباب بخوض التجربة، في مقابل إغفال واضح لحالات الفشل وما يترتب عنها من مخاطر قد تنتهي بابتلاع البحر لهم.

كما أن الانقطاع المبكر عن الدراسة من شأنه أن يضع الفرد ضمن فئة هشة، ويحد من فرصه في تحقيق طموحاته، ما يولد لديه شعورا بالإحباط والعجز، ويدفعه تدريجيا إلى التفكير في الهجرة غير الشرعية كبديل محتمل.

وتظهر بعض المعطيات أن أغلبية المهاجرين من فئة الشباب يفتقرون إلى الوعي والثقافة، الأمر الذي يجعلهم أكثر قابلية للانقياد والتأثر بسهولة، والانجرار وراء أي خيار يعتقدون أنه سيحقق طموحاتهم، خاصة تحت تأثير الصورة المثالية التي يرسمونها عن المجتمعات الغربية. (نبار، 2023، صفحة 374)

2-5- العوامل النفسية:

تلعب العوامل النفسية دورا محوريا في اختيار الهجرة غير الشرعية كوسيلة للهروب من واقع يعيشه الفرد. ويتجلى ذلك من خلال تبرير هذا الخيار بأسباب متعددة، مثل الرغبة في العيش الكريم، أو الفرار من الأوضاع الصعبة في البلد الأم، وغيرها من التصورات التي تتبلور في ذهن الفرد وتؤثر في قراراته.

ويؤكد باشن (2008) أن اليأس يعد دافعا رئيسيا للهجرة غير الشرعية؛ إذ يصفه باعتباره مرحلة متقدمة وملازمة للاكتئاب، الذي ينظر إليه كإحدى السمات المرتبطة بالميول الانتحارية. وبالتالي فإن حالة اليأس التي تتشكل لدى "الحراق" قد تدفعه إلى المجازفة وخوض تجربة الهجرة. (قدور، 2020، صفحة 16)

كما يمكن إضافة جملة من المشكلات الاجتماعية ذات الطابع الأسري، مثل عدم توفر السكن، أو التسلط الأبوي، أو غياب الرقابة الأبوية السليمة وضعف التوجيه. فضلا عن انتشار بعض الآفات الاجتماعية كتعاطي المخدرات واستهلاك الكحول؛ بحيث تسهم هذه العوامل مجتمعة في دفع الشاب إلى البحث عن مخرج قبل الوقوع فيها، أو محاولة التخلص منها إن كان قد تورط فيها.

كما أن توفر شبكات تهريب الأشخاص؛ والتي تعمل على تنظيم العبور عبر البحر مقابل دفع مبالغ مالية محددة، وغالبا ما تتعامل مع أطراف رسمية وغير رسمية. كما تختلف المبالغ التي يدفعها المهاجرون بحسب درجة خطورة المسار وصعوبة المنطقة التي ينوون عبورها. (بوفلاقة، صفحة 5)

3-5- أسباب سياسية:

تعد العوامل السياسية من أبرز الدوافع التي ساهمت في تسارع وتيرة الهجرة غير الشرعية؛ إذ بات عدد كبير من الشباب يقدمون على المجازفة بحياتهم ومغادرة أوطانهم بحثا عن ظروف عيش أفضل. وبطبيعة الحال، فإن الصورة التي يفضلها المهاجرون عن "العيش الأفضل" ترتبط ارتباطا وثيقا بما تشهده الدول المستقبلة للهجرة، خاصة الدول الغربية، من استقرار سياسي وأمني. وفي المقابل يزيد تدهور الأوضاع السياسية والأمنية في دول المنشأ من تعزيز هذا التوجه نحو الهجرة.

ولا شك أن غياب الأنظمة السياسية الديمقراطية في دول المنشأ ينعكس بالضرورة على ضعف التمتع بالحريات العامة والحقوق، حيث تعد هذه الحريات من أبرز ما يميز المجتمعات الغربية الرأسمالية وهو ما شجع الشباب على التوجه نحو الغرب بحثا عنها، سواء تعلق الأمر بحريات سياسية أو حتى اقتصادية واجتماعية. (عكوش، 2016، صفحة 274)

1-3-5- دو افع إعلامية :تلعب وسائل الإعلام وخاصة الأوروبية، دورا مؤثرا في تشكيل تصورات الشباب حول الحياة في الخارج، إذ غالبا ما تقدم صورة مثالية عن مستوى المعيشة داخل الدول الغربية، من خلال التركيز على الرفاه الاقتصادي، وفرص العمل، والخدمات الاجتماعية، والاستقرار العام. وهذا الطرح الإعلامي قد يكون انتقائيا، لأنه يبرز الجوانب الإيجابية ويهمش في المقابل الصعوبات والتحديات التي يواجهها المهاجرون، مثل البطالة، وصعوبات الاندماج، والتمييز، وضغوط الحياة اليومية. ونتيجة لذلك يتولد لدى الشباب شعور قوي بتفاوت المستوى المعيشي مقارنة ببلدانهم، فتتعزز لديهم الرغبة في تقليد

هذا "النموذج" والسعي إليه، حتى وإن كان الطريق محفوفا بالمخاطر، ما يدفعهم إلى الإقدام على رحلة مجهولة المصير.

5-3-2- دو افع تاريخية: تستند الدوافع التاريخية إلى الخلفية الاستعمارية التي عرفتها العديد من الدول المصدرة للهجرة غير الشرعية، حيث كانت خاضعة في السابق لسلطة الدول التي تعد اليوم وجهة رئيسية للهجرة. وقد خلفت تلك المرحلة آثارا اقتصادية واجتماعية عميقة، مثل استنزاف الثروات وتهميش بعض البنى المحلية، وهو ما ينتج لدى فئة من الشباب قناعة مفادها أن الدول المستقبلة تتحمل جزءا من المسؤولية عن الأوضاع الصعبة الراهنة. ومن هنا تتشكل لدى البعض فكرة "الاسترجاع" أو "التعويض" بشكل غير مباشر، باعتبار الهجرة نحو تلك الدول حقا أو فرصة لاستعادة ما فقد، أو على الأقل للبحث عن حياة أفضل في فضاءات يرون أنها استفادت تاريخيا من موارد بلدانهم.

5-3-3- الدو افع الإقليمية والجغر افية: تعد العوامل الجغرافية من العوامل التي تسهل فكرة الهجرة غير الشرعية وتزيد من احتمال الإقدام عليها، خاصة في الحالات التي يكون فيها البلد قريبا من وجهات أوروبية معروفة. فالقرب الجغرافي للسواحل الجزائرية من سواحل فرنسا وإسبانيا يجعل خيار الهجرة عبر البحر يبدو "أقرب" وأسهل في تصور بعض الشباب، مقارنة بطرق أخرى تتطلب إجراءات قانونية معقدة أو إمكانات مادية كبيرة. كما أن طبيعة السواحل والمسالك البحرية المتداولة، وتكرار محاولات العبور في مناطق معينة، حيث يساهم في ترسيخ هذا المسار بوصفه طريقا متاحا، حتى وإن كانت مخاطره مرتفعة وهو ما يفسر استمرار هذه الظاهرة في بعض المناطق الساحلية. (ومشري مرسي، 2014، صفحة 84)

6- الآثار المترتبة عن الهجرة غير الشرعية:

تخلف الهجرة غير الشرعية مجموعة من الآثار المتداخلة التي لا تقتصر على الفرد وحده، بل تمتد لتطال المجتمع والدولة على مستويات مختلفة. وتظهر هذه الآثار في مجالات متعددة، أبرزها المجال الاجتماعي والاقتصادي والأمني، بما ينعكس على الاستقرار والتنمية والعلاقات داخل المجتمع وفي محيطه العام.

6-1- الآثار الاجتماعية:

تترك الهجرة غير الشرعية آثارا واضحة على المجتمع من حيث بنائه القيمي والأخلاقي، إذ تسهم في انتشار مظاهر اللاشرعية والخروج عن القانون. ففي كثير من الحالات لا ينظر الفرد الذي يقدم على هذا الفعل إلى نفسه بوصفه عنصرا فاسدا داخل المجتمع، بل قد يبرر الهجرة غير الشرعية ويعتبرها خيارا "مشروعا" مقارنة بالظروف الصعبة التي يعيشها من جهة، وبالنظر إلى التسهيلات التي توفرها شبكات التهريب من جهة أخرى. كما أن هؤلاء المهربين يعرضون على المهاجر حلولا غير قانونية، مثل تزوير الوثائق اللازمة للدخول أو استعمال أساليب احتيالية مختلفة. (توتة، 2019، صفحة 253)

ومن جانب آخر تؤثر الهجرة غير الشرعية بشكل عميق في النسيج الاجتماعي؛ فقد يؤدي انتقال الأفراد بطريقة غير قانونية إلى تفكك الروابط الأسرية، نتيجة مغادرة المهاجرين لأسرهم وأطفالهم وتركهم في وضع اجتماعي ونفسي هش. كما أن من يصلون إلى بلدان الاستقبال يواجهون صعوبات كبيرة في

الاندماج داخل المجتمع الجديد، ما قد يفضي إلى تهميشهم وجعلهم عرضة للاستغلال، خصوصا من قبل شبكات الاتجار بالبشر.

وبالإضافة إلى ذلك قد تترك هذه الظاهرة انعكاسات على الهوية الثقافية للمجتمعات المستقبلة، إذ يمكن أن تتصاعد التوترات بين المهاجرين والسكان الأصليين بسبب الفوارق الثقافية واللغوية. وفي هذا السياق يعاني المهاجرون في الغالب من التمييز والعزلة الاجتماعية، فضلا عن صعوبات التكيف مع ثقافة جديدة وتعلم لغة مختلفة. كما قد تواجه بعض المجتمعات ضغوطا اجتماعية واقتصادية، إذ تتجلى في تفاقم مشكلات الفقر والبطالة مع تزايد تدفق المهاجرين غير الشرعيين، بما يساهم في زيادة حدة التوترات داخل المجتمع.

2-6- الآثار الاقتصادية:

تخلف الهجرة غير الشرعية انعكاسات اقتصادية مزدوجة. فمن جهة تسهم في استنزاف الكفاءات والطاقات البشرية في البلدان المصدرة، وهو ما ينعكس سلبا على سوق العمل وعلى مسارات التنمية الاقتصادية فيها. ومن جهة أخرى فإن المهاجرين الذين يصلون إلى الدول المستقبلة يجدون أنفسهم غالبا في أوضاع اقتصادية هشة، إذ يستغل بعضهم في أعمال غير قانونية أو في مهن شاقة ذات أجور متدنية.

ورغم ذلك قد يساهم المهاجرون في دعم اقتصادات بلدانهم الأصلية عبر التحويلات المالية التي يرسلونها لأسرهم، غير أن هذه التحويلات تبقى محدودة ولا تكفي لمعالجة الاختلالات الاقتصادية العميقة في الدول المصدرة. بالإضافة إلى ذلك تتحمل الدول المستقبلة أعباء مالية متزايدة نتيجة تكاليف تأمين الحدود وتشديد الإجراءات الأمنية، بما يفرض ضغطا اقتصاديا ملحوظا على ميزانياتها.

كما تفضي بعض الممارسات غير القانونية إلى انتشار العمالة غير المشروعة، خاصة في قطاعات مثل ورشات البناء والمطاعم، باعتبارها عمالة منخفضة التكلفة، الأمر الذي قد يؤثر على نسب التوظيف وفرص العمل المتاحة في البلد المستقبل.

كما يساهم هذا الوضع في بروز شبكات تنشط في التجارة الوهمية عبر شركات صورية تستغل لأغراض النصب والاحتيال، فضلا عن تفشي جرائم غسيل الأموال. وإلى جانب ذلك فإن وصول مهاجرين غير شرعيين إلى دولة معينة قد يترتب عنه خسائر مادية معتبرة، خاصة في الحالات التي يتم فيها توقيفهم وإيداعهم في مراكز مخصصة لهذا الغرض. (بوفلاقة، صفحة 6)

3-6- الآثار الأمنية:

تعد التداعيات الأمنية من أبرز الأبعاد المرتبطة بظاهرة الهجرة غير الشرعية. وتتمثل التحديات الأمنية التي تفرزها هذه الظاهرة في ارتفاع معدلات الجريمة، لاسيما الجرائم المرتبطة بالاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين، وتنامي الأنشطة الإجرامية العابرة للحدود.

كما تفرض الهجرة غير الشرعية ضغطا متزايدا على الأجهزة الأمنية في الدول المستقبِلة، إذ تصبح مهمة مراقبة الحدود أكثر تعقيدا، وتتزايد صعوبة الحفاظ على الأمن الداخلي. ويترتب عن ذلك ارتفاع المخاطر المرتبطة بالجريمة المنظمة، التي تشمل تهريب الأشخاص والاتجار بهم، فضلا عن أن الهجرة غير

القانونية قد تستغل كواجهة لتمرير أنشطة إجرامية أخرى عبر الحدود. وإلى جانب ذلك فإن تزايد تدفق المهاجرين غير الشرعيين يدفع السلطات إلى تشديد الإجراءات الحدودية، وهو ما قد يسهم في تصاعد التوترات ذات الطابع السياسي والإنساني.

وفي سياق متصل تحولت بعض دول العبور، مثل الجزائر وتونس وليبيا، بحكم الواقع إلى مناطق استقرار للمهاجرين السريين الذين كان يفترض أنهم عابرون فقط، خاصة في ظل انتشار وباء كورونا (فيروس كوفيد-19). ونتيجة لذلك أصبحت هذه الدول تعد دول استقبال للهجرة، الأمر الذي يفرز جملة من الانعكاسات السلبية، لا سيما في ظل غياب رؤية واضحة واستراتيجية محكمة، سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي، من أجل تطويق الظاهرة واحتوائها. (زوليخة، 2022، صفحة 332)

7- انعكاسات الهجرة غير الشرعية على التنمية والاستقرار:

تعد الهجرة غير الشرعية من الظواهر التي تلقي بظلالها بشكل مباشر على مسارات التنمية والاستقرار في العديد من الدول، سواء كانت دولا مصدرة للهجرة أو دولا مستقبلة لها. فهي لا تمس الأفراد فقط، بل تمتد آثارها لتطال سوق العمل، والخدمات العمومية، والبنية الاقتصادية والاجتماعية، بل وحتى التوازنات السياسية والأمنية. ومن هذا المنطلق تحدث الهجرة غير الشرعية اختلالات واضحة في البنى التنموية، وتربك الاستراتيجيات بعيدة المدى التي تعتمدها الدول لتحقيق التنمية المستدامة.

في البلدان المصدرة تؤدي مغادرة فئات نشطة من المجتمع، لا سيما الشباب والكفاءات، إلى إضعاف القدرات الإنتاجية وتقليص الموارد البشرية المؤهلة، وهو ما ينعكس على قطاعات حيوية تحتاج إلى الاستقرار والاستمرارية، مثل الصحة والتعليم والإدارة. كما أن خروج الأفراد المؤهلين يحد من قدرة الدولة على تحسين جودة الخدمات وتطوير المشاريع التنموية، ويبقي الاقتصاد في دائرة الاعتماد على فئات أقل تأهيلا، ما قد يساهم في تعميق الفجوات التنموية والاجتماعية.

أما في البلدان المستقبلة فتؤدي الهجرة غير الشرعية إلى ضغوط متزايدة على البنية التحتية والخدمات العامة، نتيجة تزايد الطلب على السكن، والصحة، والتعليم، والنقل، وغيرها من الخدمات الأساسية. وفي حال لم تكن هذه الخدمات مهيأة لاستيعاب هذا التدفق، فإن ذلك قد يضعف مستوى الخدمات المقدمة ويخلق حالة من الاحتقان الاجتماعي. كما أن وجود فئة من المهاجرين خارج الأطر القانونية يجعل إدماجهم اقتصاديا واجتماعيا أكثر تعقيدا، ويزيد من احتمالات التهميش، وهو ما قد ينعكس سلبا على الاستقرار الداخلي.

• **الاختلالات الديمغرافية:** تسهم الهجرة غير الشرعية في تغير البنية السكانية في كل من الدول المصدرة والمستقبلة. ففي الدول المصدرة، يؤدي خروج الشباب إلى تراجع نسبة الفئة النشيطة اقتصاديا، وإضعاف القاعدة الديمغرافية القادرة على العمل والإنتاج، ما يزيد من عبء الإعالة ويؤثر على التوازن الاجتماعي. وفي المقابل قد ترتفع نسبة الشباب في الدول المستقبلة، الأمر الذي يحدث تحولات في تركيبتها السكانية ويستدعي سياسات إدماج وتخطيط جديدة للحفاظ على التوازن الديمغرافي والاجتماعي.

• **صعود الحركات الشعبوية والتأثير على الاستقرار السياسي:** في بعض الدول تستغل قضية الهجرة غير الشرعية سياسيا من قبل تيارات شعبوية تستخدم خطابا مناهضا للمهاجرين، وتحملهم مسؤولية مشكلات اقتصادية واجتماعية داخلية، مثل البطالة أو الضغط على الخدمات. ويترتب عن ذلك زيادة الاستقطاب والانقسام داخل المجتمع، وتراجع خطاب التعايش، وقد يمتد الأمر إلى التأثير في السياسات العمومية وفي علاقات الدولة مع محيطها الإقليمي والدولي؛ مما ينعكس على الاستقرار السياسي.

• **ارتفاع التوترات الاجتماعية والعنف في بعض الحالات:** قد يظهر أثر الهجرة غير الشرعية في شكل توترات اجتماعية بين المهاجرين والسكان المحليين، خاصة عندما تكون الموارد محدودة أو عندما ترتفع نسبة البطالة. وتزداد حدة هذه التوترات إذا ترافق وجود المهاجرين مع صعوبات الاندماج أو انتشار صور نمطية سلبية. وقد يتحول الاحتقان الاجتماعي في بعض الحالات إلى مظاهر عنف أو رفض اجتماعي، بما يهدد السلم الاجتماعي ويؤثر على الاستقرار العام.

• **انتشار شبكات التهريب والجريمة المنظمة:** تعد الهجرة غير الشرعية مجالا خصبا لنشاط شبكات التهريب التي تستفيد من رغبة الشباب في الهجرة، فتستغلهم ماديا ونفسيا، وتعرضهم لمخاطر متعددة. كما أن نشاط هذه الشبكات غالبا ما يرتبط بجرائم منظمة عابرة للحدود، تتراوح بين التزوير والابتزاز والاتجار بالبشر، وهو ما يساهم في توسيع نطاق الجريمة وتعقيد مكافحتها.

• **زيادة التهديدات الأمنية:** ترتبط الهجرة غير الشرعية بتحديات أمنية معقدة، إذ قد تستغلها بعض الأطراف الإجرامية للتسلل أو لتوسيع شبكاتها عبر الحدود، كما يمكن أن تثير مخاوف من إمكانية تسلل عناصر خطيرة أو متطرفة ضمن موجات الهجرة. وهذا الواقع يفرض على الأجهزة الأمنية في الدول المستقبلة، وأحيانا دول العبور، أعباء إضافية تتمثل في تعزيز المراقبة، وتشديد الإجراءات، وتطوير آليات الرصد والتنسيق، بما يرفع من حجم التكاليف الأمنية ويزيد من حساسية الملف سياسيا وإنسانيا.

وفي ضوء هذا التشابك بين تأثيرات الهجرة غير الشرعية والتنمية والاستقرار، يصبح من الضروري تبني مقاربات شاملة تتجاوز الحلول الأمنية وحدها. ويشمل ذلك دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول المصدرة للحد من دوافع الهجرة، وتطوير سياسات أكثر فعالية لإدارة الهجرة في الدول المستقبلة بما يوازن بين الجوانب القانونية والإنسانية، إضافة إلى تعزيز التعاون الدولي والإقليمي لمواجهة شبكات التهريب والحد من المخاطر الأمنية والاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن هذه الظاهرة.

خاتمة:

خلصنا في هذه الدراسة إلى أن الهجرة غير الشرعية ليست سلوكا معزولا أو قرارا فرديا بسيطا، بل هي ظاهرة مركبة تتشكل داخل سياق اجتماعي واقتصادي ونفسي وسياسي متداخل. فحين تتراكم عوامل مثل التهميش، والبطالة، وضعف فرص الارتقاء الاجتماعي، وانسداد آفاق المستقبل، يصبح خيار الهجرة في نظر فئة من الشباب "حلا بديلا: للهروب من واقع يعتبرونه خانقا، وتزداد هذه القناعة قوة عندما تتغذى بتصورات مثالية عن الخارج، يكرسها الإعلام ووسائط التواصل، وتقدم فيها الهجرة على أنها طريق

مختصـر نحو الاسـتقرار والعيش الكريم، في مقابل تغييب متكرر لجانب الفشـل والمخاطر التي قد تنتهي بمآس إنسانية.

كما بينت الدراسـة أن العوامل السـياسـية والأمنية تؤدي دورا واضـحا في تسـريع وتيرة الهجرة غير الشرعية، خاصة في البيئات التي تشهد ضعفا في الحريات أو اضطرابا في الاستقرار. ويضاف إلى ذلك البعد التاريخي والعلاقة غير المتوازنة التي خلفتها فترات الاسـتعمار، إلى جانب البعد الإقليمي والجغرافي الذي يسـهل منطق "القرب" ويجعل عبور البحر يبدو أقرب وأسـهل في تصـور البعض، رغم كونه من أخطر المسارات.

ومن جهة أخرى اتضـح أن آثار الهجرة غير الشـرعية لا تتوقف عند لحظة العبور أو الوصـول، بل تمتد لتصـيب المجتمع والدولة في جوانب متعددة. فهي تؤثر في النسـيج الاجتماعي عبر تفكك الأسـر، وترك الأطفال في أوضاع هشة، وتفاقم الإحساس بالحرمان. كما أن المهاجر غير الشرعي في دول الاستقبال يواجه تحديات الاندماج، وقد يقع في دائرة التهميش والاستغلال، ما يجعله أكثر عرضة لشبكات الاتجار بالبشر أو العمل غير القانوني. وعلى المسـتوى الاقتصـادي تتجسـد الآثار في اسـتنزاف الموارد البشـرية من دول المنشـأ، مقابل أعباء إضـافية تتحملها دول الاسـتقبال في مجال الخدمات العامة وتأمين الحدود. أما أمنيا فتسـهم الظاهرة في تنامي نشـاط شـبكات التهريب والجريمة المنظمة، وتفرض ضـغوطا على الأجهزة الأمنية وتزيد من حساسية الملف سياسيا وإنسانيا.

وبناء على ما سبق ذكره فإن التعامل مع الهجرة غير الشـرعية يتطلب رؤية شـاملة لا تختزل الظاهرة في الحل الأمني فقط، بل تربطها بالتنمية والعدالة الاجتماعية وفتح الآفاق أمام الشباب. كما يستلزم الأمر توازنا بين الأبعاد الإنسـانية والقانونية، وتعزيز التعاون بين دول المنشـأ والعبور والاسـتقبال، لأن الظاهرة بطبيعتها عابرة للحدود ومتداخلة الأسباب والنتائج.

- **تداخل الدوافع وتعددها:** ثبت أن الهجرة غير الشـرعية ناتجة عن تفاعل عوامل متشـابكة، تتقدمها التهميش والبطالة وضعف آفاق المستقبل، وتتقوى بعوامل نفسية مثل الإحباط واليأس، ما يجعل الهجرة تفهم لدى البعض كخيار "اضطراري" للخلاص من واقع محبط.
- **أثر الانقطاع الدراسي وضعف الوعي:** ساهم الانقطاع المبكر عن الدراسة وضعف الوعي والثقافة في رفع قابلية الشـباب للانقياد نحو هذا المسـار، لأن محدودية التأهيل تقلص فرص العمل، وتزيد من قابلية التأثر بالوعود والمغالطات، خاصة تلك المرتبطة بالصورة المثالية عن الخارج.
- **حضور العامل السـياسـي والأمني:** بينت النتائج أن العوامل السـياسـية تلعب دورا محفزا للهجرة، لا سيما حين يقترن الواقع المحلي بضـعف الحريات وتراجع الشـعور بالأمان والاسـتقرار، ما يدفع الشـباب إلى البحث عن فضاءات يعتبرونها أكثر ضمانا للحقوق والفرص.
- **الدور الإعلامي في صـناعة "الحلم":** يسـهم الإعلام ووسـائل التواصـل في تضـخيم فكرة "الحياة الأفضـل" عبر نماذج انتقائية تبرز النجاح والرفاه، وتهمش المخاطر والإخفاقات، الأمر الذي يغذي لدى الشباب رغبة قوية في الهجرة ويضعف تقديرهم لحجم المجازفة.

- **الآثار الاجتماعية السلبية:** تؤدي الهجرة غير الشرعية إلى تفكك أسري وتراجع الاستقرار الاجتماعي داخل دول المنشأ، كما تنتج في دول الاستقبال أوضاعا من التهميش والاستغلال للمهاجرين، مع احتمال تصاعد توترات ثقافية أو اجتماعية نتيجة صعوبات الاندماج والاختلافات اللغوية والثقافية.
- **الانعكاسات الاقتصادية المزدوجة:** تظهر النتائج أن الظاهرة تستنزف الكفاءات والطاقات البشرية من دول المنشأ، وتؤثر على ديناميات التنمية فيها، بينما تحمل دول الاستقبال أعباء إضافية مرتبطة بالخدمات العامة وضبط الحدود، إلى جانب انتشار العمالة غير المشروعة وما يرافقها من اختلالات في سوق العمل.
- **تحديات أمنية متصاعدة:** ترتبط الهجرة غير الشرعية بتوسع نشاط شبكات التهريب والجريمة المنظمة والاتجار بالبشر، كما تزيد من الضغط على الأجهزة الأمنية، وتفتح المجال لتحديات عابرة للحدود تتطلب تنسيقا متقدما بين الدول.
- **تأثير مباشر على التنمية والاستقرار:** أثبتت الدراسة أن الهجرة غير الشرعية تحدث اختلالات ديمغرافية وتساهم في صعود خطابات شعبوية مناهضة للمهاجرين في بعض الدول، كما قد تغذي التوترات الاجتماعية بسبب المنافسة على الموارد والخدمات، ما يجعلها قضية تمس التنمية والاستقرار في آن واحد.

قائمة المراجع:

الخير, د .أ .(s.d.) .الهجرة غير الشرعية لدى الشباب الجزائري الأسباب والدوافع) .ج .ب .مليانة Récupéré (Éd. sur https//www.univ-chlef.dz.

بوفلاقة, ك .(s.d.) .الهجرة غير الشرعية وانعكاساتها على الدول .مقياس :قضايا دولية معاصرة (محاضرة) .(ك . ع-.ق .الإعلام (.Éd, جامعة الجزائر .3

توتة, ط .ه .(01 09 ,2019) .انعكاسات الهجرة غيرالشرعية على أمن الدول واستقرارها .مجلة العلوم القانونية والاجتماعية)العدد الثالث.258-243 .pp ,(1

زوليخة, ز .(10 10 ,2022) .تداعيات الهجرة غير الشرعية على دول شمال افريقيا وانعكاساتها على دول العبور في ظل أزمة فيروس كورونا-كوفيد .-19مجلة الناقد للدراسات السياسية)العدد .339-324 .pp ,(02

عكوش, ك .ا ,2016) .جوان .(الهجرة غير الشرعية، وفعها وآليات معالجتها وطنيا ودوليا .مجلة الدراسات القانونية والسياسية.281-267 .pp ,

قدور, د .ف .(30 06 ,2020) .الآثار الاجتماعية والنفسية للهجرة غير شرعية وآليات مكافحتها-رؤية تحليلية .- مجلة مجتمع -تربية -عمل)العدد .19-9 .pp ,(1

نبار, د ,2023) .جانفي .(31الهجرة الغير شرعية -الأسباب والانعكاسات .مجلةالباحث في العلوم الانسانية والاجتماعية)العدد.381-371 .pp ,(1

مشري مرسي, د .م .(2014) .الهجرة غير الشرعية فيمنطقة البحر الأبيض المتوسط -المخاطر واستراتيجيةالمواجهة .Vol)الأولى .(لبنان, بيروت :ابن النديم للنشر والتوزيع -دار الروافد الثقافية-ناشرون.